



## توصيات

### المؤتمر والمعرض العالمي الثالث حول المالية والخدمات المصرفية في العراق

بيروت 7 و 8 آذار (مارس) 2016

1. ضرورة إصلاح القطاع المصرفي وتعزيزه، خصوصاً القطاع الحكومي، لارساء الاستقرار وهذا يتطلب إرادة سياسية للإصلاح تشجع التنافسية. فتشجيع التنافسية يؤدي الى خدمات بكفاءة أعلى واسعار أقل.
2. اعادة هيكلية القطاع المصرفي، الرسمي والأهلي، برعاية البنك المركزي، لرفع الكفاءة وزيادة الانتاج.
3. الحاجة الى رسم استراتيجية للسياسات النقدية والمالية تساهم في تطوير النظام المصرفي بالتوازي مع نظام تأمين متطور.
4. ضرورة التزام المصارف بالقوانين والأنظمة والتعليمات، خصوصاً تعزيز عمليات مكافحة غسل الأموال.
5. يقترح المؤتمر تقليص العدد الكبير للبنوك الأهلية (٣٧) وتحويل عمل قسم منها الى مصارف تموية بدلا من بقائها تجارية فقط.
6. ضرورة إعداد المصارف العراقية خطة سنوية شاملة بنشاطاتها تشتمل على جذب الودائع، ومنح الائتمان بكافة أشكاله، والقيام بعمليات الاستثمار، ومنح القروض الصغيرة والمتوسطة، وإدارة السيولة.
7. العمل على توسيع الشمول المالي، عبر نشر الخدمات المصرفية والمالية في كافة أرجاء العراق، وهذا يتطلب تشجيع ثقافة مالية متطورة وتغيير عادات مصرفية متخلفة، إضافة الى تعزيز الحوكمة (الادارة الرشيدة).
8. ضرورة توجه المصارف لمنح القروض الصغيرة والأصغر والمتوسطة من خلال المبالغ المخصصة لها ضمن مشروع البنك المركزي العراقي، لتوسيع الائتمان المصرفي، ووضع المصارف التخصيصات المالية اللازمة لمواجهة مخاطر القروض المتأخرة التسديد (الردئية).
9. التشجيع على استخدام التكنولوجيا والتقنيات المصرفية الحديثة في الخدمات المصرفية وعمليات تداول الأسهم والسندات في سوق العراق للأوراق المالية.
10. قيام الحكومة بجدولة ودفع مستحقات الشركات والأفراد المتعاقدين مع وزاراتها ودوائرها وشركاتها لتمكين المستحقين من دفع التزاماتهم وقروضهم المصرفية.



# IRAQ FINANCE 2016

Third International Conference and Exhibition on  
Finance and Banking Services in Iraq

7 - 8 March 2016, Beirut, Lebanon

11. الحاجة الى تشريعات تسمح لمؤسسات التمويل الأصغر العمل بشكل مريح وسليم، وهذا سيؤدي الى انتعاش كبير في عمل هذه المؤسسات، وجلب أموال كبيرة الى الاقتصاد، مع ضرورة إنشاء آلية مراقبة لعمل مؤسسات التمويل الأصغر.
12. تكامل النشاطين المصرفي والاقتصادي، عبر استراتيجية تلحظ التنسيق بين السياستين المالية والاقتصادية، يسهم في استقرار القطاعين.
13. إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي، عبر تكليف جهة متخصصة إعداد استراتيجية لتطويره، تركز على تعزيز القطاعات الزراعية والصناعية والسياحية لرفد الموازنة وتقليل الاعتماد على الموارد النفطية.
14. التركيز في الاستراتيجية الصناعية على المواد الأولية المتوفرة محلياً، كصناعة الأسمدة والاسمنت والمواد الغذائية والألبان وصناعة التعليب، إضافة الى بناء وتطوير المصافي النفطية.
15. تطوير الزراعة باستخدام التقنيات الحديثة، واستصلاح الأراضي الزراعية لتحسين الميزان التجاري.
16. تحسين وتوسيع قطاع النقل داخل العراق وربطه على مراحل بالدول المجاورة لدعم الاقتصاد ورفد الموازنة العامة للدولة، وخلق ميزة تنافسية للسلع والبضائع المنتجة في العراق.
17. اعتماد الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مع تعزيز القطاع الخاص، من خلال خلق منافسة حقيقية ومشاركة فاعلة.
18. إعادة هيكلة الشركات المملوكة من قبل الدولة، وتحويلها إلى شركات خاصة رابحة، وخلق "بيئة استثمارية جاذبة" لرؤوس الأموال الأجنبية.
19. ضرورة تحويل الشريك التجاري الى شريك استثماري، مثل دعوة الشركات الأجنبية الى إقامة مشاريع زراعية إنتاجية (مثلاً) في العراق للتقليل من الاستيراد.